عنه بطل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا وقال مسلم
عرضت كتابي على ابي زرعة الرازي فما اشار ان له علة تركت فاذا عرف
ذلك وتقرر انهما لا يخرجان من الحديث الا ما لا علة له او له علة غير
مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من استقرعليهما يكون قوله معارضا
لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض
من حيث الجملة واما من حيث التفصيل فالاحاديث التي انتقدت عليهما ستة
اقسام **الاول** ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من
رجال الاسناد فان اخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق
الناقصة فهو تعليل مردود لان الراوي ان كان سمعه فالزيادة لا تضر لانه قد
يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه وان كان لم يسمعه في الطريق
الناقصة فهو منقطع والمنقطع ضعيف والضعيف لا يعل الصحيح ومن امثلة
ذلك ما اخرجاه من طريق الاعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة
القبرين قال الدارقطني في استفاده تفرد به منصور فقال عن مجاهد عن
ابن عباس واخرج البخاري حديث منصور على اسقاط طاوس وحديث الاعمش
اصح قال **قلت** الاسلام وهذا في التحقيق ليس بعلة فان مجاهدا لم يوصف
بالتدليس وقد صح سماعه من ابن عباس ومنصور عندهم اتقن من الاعمش
والاعمش ايضا من الحفاظ فالحديث كيف ما دار على ثقة والاسناد كيف
ما دار كان متصلا وقد اكثر الشيخان من اخرج مثل هذا وان اخرج صاحب
الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالمزية يضمن اعتراضه دعوى
انقطاع فيما صححه المصنف فيظهر ان كان الراوي صحابيا او ثقة غير
مدلس وقد ادرك من روى عنه ادركا بينا او صرح بالسماع ان كان مدلسا
من طريق اخرى فان وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك وان لم يوجد وكان
الانقطاع ظاهرا فمحصل الجواب انه انما اخرج مثل ذلك حيث له سابق وعاضد
يعتضد به في الجملة تقوية ويكون الصحيح وقع من حيث المجموع
مثاله ما رواه البخاري من حديث ابي مروان عن هشام بن عروة عن ابيه

عن

عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اذا صليت الصبح فطوفي على
بعيرك والناس يصلون الحديث قال الدارقطني هذا منقطع وقد وصله
حفص بن غياث عن هشام عن ابيه عن زينب ام سلمة ووصله مالك في
الموطا عن ابي الاسود عن عروة كذلك قال **قلت** الاسلام صحيح ما قاله
عند البخاري مقرون بحديث ابي مروان وقد وقع في رواية الاصيلي عن هشام
عن ابيه عن زينب عن ام سلمة موصولا وعليها اعتمد الشمني في الاطراف
ولكن معظم الروايات على اسقاط زينب قال ابو علي الجياني وهو الصحيح
وكذا اخرجه الاسماعيلي باسقاطها من حديث عبدة بن سليمان ومحاضر
وحسان بن ابراهيم كلهم عن هشام وهو المحفوظ من حديثه وانما اعتمد البخاري
فيه رواية مالك التي اثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي
اسقطت منها كما يأتي الخلاف فيه على عروة كما قدمته مع ان سماع عروة من ام
سلمة ليس بالمستبعد قال **قلت** وربما علل بعض النقاد احاديث ادعى
فيها الانقطاع بكونها مروية بالمكاتبة والاجازة وهذا لا يلزم منه الانقطاع
عند من يشترط ذلك بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته
عنده **القسم الثاني** ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال
بعض الاسناد والجواب عنه ان امكن الجمع بان يكون الحديث عند
ذلك الراوي على الوجهين جميعا فاخرجهما المصنف ولم يقتصر على احدهما
حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والضبط او مختلفين
فمخرج الطريقة الراجحة ويعرض عن المرجوحة او يشير اليهما فان تعذر
الجمع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح اذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب
يوجب الضعف **الثالث** ما يفرد فيه بعض الرواة بزيادة
لم يذكرها اكثر منه او اضبط وهذا لا يؤثر التعليل به الا ان كانت الزيادة
منافية لحديث بحذر الجمع والا فهي كالحديث المستقل الا ان وضح بالدليل
القوي انها مدرجة من كلام بعض رواته فهو مؤثر وسيأتي مثاله في المدرج
الرابع ما يفرد به بعض الرواة من ضعف وليس في